مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣٠٦

الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد بايك جي - أه
	رواندا	السيد ندوهونغبريهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد كاي ويمينغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جونز

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب الآن بالمدعية العامة بنسودة وأعطيها الكلمة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة للتعامل مع المجلس مرة أخرى لدى قيامي بتقديم التقرير الثامن الذي أعدّه مكتبي بشأن ليبيا.

بادئ ذي بدء، أذكر مع الأسف، وفيما نحن مجتمعون هنا اليوم، أن الحالة الأمنية في ليبيا تزداد سوءا. وإن عدم الاستقرار السياسي في تزايد، وهناك للأسف بيئة تنمو ولا يسعها، على ما يتضح، أن تؤدي إلى سد فجوة الإفلات من العقاب في ليبيا. وهذه المسألة، بطبيعة الحال، هي مثار قلق لي ولمكتبي.

منذ أن قدّمت إلى المجلس تقريري الأخير عن ليبيا، وذلك في أيار/مايو من هذا العام (انظر S/PV.7173)، أخذت حالة البلد في التدهور. وعلى الرغم من الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، فإن ليبيا منقسمة حاليا، مع وجود حكومتين تتنافسان للحصول على الشرعية. وثمة جانب يثير المزيد من القلق حيال تدهور الوضع هو الموجة القائمة من الاغتيالات في بنغازي، والتهديدات التي يتلقاها العاملون في وسائط الإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان ولا سيما حقوق المرأة، والمدعون العامون، والقضاة، والمحامون. وهناك بالفعل دلائل على أنه يجري ارتكاب الجرائم التي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

إن تلك التطورات المثيرة للقلق علامات واضحة على أن ليبيا تسير في الطريق الخطأ خلال مرحلتها الانتقالية التي كان يؤمل أن تؤدي إلى بلد سلمي يحترم أمور العدالة والمساءلة وسيادة القانون ويحلّها.

ولقد أعرب المجلس على مر السنين عن قلقه البالغ إزاء تفاقم الأوضاع الأمنية والانقسامات السياسية التي تهدد بتقويض تطلعات الشعب الليبي. وكرر المجلس دعمه للشعب الليبي، وشجعه على مواصلة التزامه المستمر والثابت بإنشاء دولة مستقرة ومزدهرة استنادا إلى المصالحة الوطنية، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون. والمؤسف أن دعوات المجلس إلى إجراء حوار سياسي، والامتناع عن أعمال العنف والإجراءات التي تشكل تحديا لاستقرار الدولة قد ذهبت إدراج الرياح.

إن باستطاعة المجتمع الدولي أن يكون أكثر استباقا في استكشاف الحلول، من أجل المساعدة بشكل ملموس على استعادة الاستقرار، وتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ترتكب في ليبيا وتندرج في إطار نظام روما الأساسي. ويجري تشجيع الحكومة الليبية، من جانبها، على أن تكون أكثر تحديدا في السعي إلى مثل هذه المساعدة. ولا يسعني سوى أن أكرر نداءاتي السابقة إلى شركاء الحكومة الليبية الرئيسيين لتزويدها بالدعم اللازم، واستعادة الأمن، وإخضاع مرتكبي الجرائم الدولية في البلد للمساءلة.

وبغية تقديم مثل هذه المساعدة الحاسمة على نحو أكثر استجابة، يتعين استكشاف إمكانية تشكيل فريق اتصال دولي

يعنى بمسائل العدالة، يمكن من خلاله تقديم الدعم المادي والقانوني وغيرهما من أنواع الدعم إلى ليبيا. وينبغي لهذا المنتدى أن يساعد في تركيز الاهتمام على المشاكل المحددة التي تواجهها السلطات الليبية، وأن يساعد الدول الداعمة في تنسيق جهودها الخاصة مع جهود المحكمة الجنائية الدولية وليبيا.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم من جانبنا، سيدي الرئيس، على أن مكتبي سوف يبذل قصارى جهده لدعم هذا النوع من التنسيق، كنموذج للتعاون الذي يؤدي إلى جعل أعمال التحقيق والادعاء العام التي نقوم بها أكثر كفاءة وأكثر تأثيرا، الأمر الذي يعزز الإشارة المرسلة إلى السلطات الليبية بأنها ليست وحدها في مواجهة التحديات الراهنة.

ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على الأثر الضار الذي خلّفته وستظل تخلّفه الحالة السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا على التحقيقات التي أجريها. فبينما لا يزال مكتبي ثابتا في التزامه بمواصلة الاضطلاع بولايته في ليبيا، فإن الحالة الأمنية أعاقت إلى حد كبير قدرتنا على إجراء تحقيقات فعالة في البلد. وأحث السلطات الليبية على بذل كل الجهود، بما في ذلك إجراء تنسيق وثيق مع الأمم المتحدة ومكتبي، بغية كفالة توفير الظروف الضرورية في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير إجراء تحقيقاتنا في ليبيا.

علاوة على ذلك، إن الاتصال مع الحكومة الليبية قد اقتصر إلى حد كبير على اتصالنا مع المنسّق. ونظرا للظروف السائدة في ليبيا، كان من الصعب للمنسّق تيسير الاتصالات الفعّالة وتأمين المساعدة التي تمس الحاجة إليها من السلطات الوطنية ذات الصلة، بهدف تيسير جهود التحقيق التي يبذلها مكتبي. ونتيجة لذلك، فإن التقدم المحرز بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم بين مكتبي والحكومة الليبية كان بطيئا.

وعلى الرغم من تلك التحديات، نحاول أن نمضي قدما. ففي الآونة الأخيرة، أعدّ منسّق حكومة ليبيا اجتماعا رئيسيا خارج البلد بين أعضاء من فريق التحقيق التابع لي والمحققين الوطنيين الليبيين. وقد وفّر ذلك الاجتماع البنّاء سبيلا لتبادل المعلومات القيّمة، ووضع خطة لعقد اجتماعات للمتابعة. وأرسى الاجتماع أساسا لتنسيق التحقيق مع أفراد يثيرون قلق مكتبي والسلطات الليبية، ولملاحقتهم قضائيا. ولا بد لي أن أنوّه بأن فريق التحقيق التابع لي، كان معجبا بما أظهره المحققون الوطنيون الليبيون من التزام واحتراف، وهم يقومون بعملهم في ظل ظروف صعبة. وأتطلع إلى البناء على هذا الاجتماع المثمر، والعمل مع السلطات الليبية لمعالجة أشد الحالات إلحاحا، واتخاذ المزيد من الخطوات نحو سد فجوة الإفلات من العقاب في ليبيا.

وثمة حقيقة مؤسفة، مع ذلك، لا تزال قائمة وهي أن التأثير المشترك لعدم الاستقرار والافتقار إلى الموارد يقوض بشدة جهود مكتبي في مجال التحقيق في ليبيا. وهذا يعني أننا نضطر إلى تقليص الموارد المخصصة للتحقيقات في البلد، مما يحدّ في الواقع من قدرتنا على التحقيق، بين أمور أخرى، في حوادث جديدة من الجرائم الجماعية التي يزعم ارتكابها من جانب قوات المتمردين. وسوف يتعين على مكتبي تحديد أولويات عمله، وتحويل مسار الموارد المحدودة المتاحة له، فيما يسعى جاهدا لاستكمال تحقيقاته بحيث تكون جاهزة لمحاكمة قضايا أخرى انطلقت بالفعل.

وكما ذكرت في سياق آخر، بما في ذلك في المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس مؤخرا بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7285)، فإن استمرار التفاوت بين الموارد وتوقعات الأداء يلحق الضرر ليس بالمحكمة وولايتها فحسب، ولكن بمصداقية المجلس أيضا. وهذا شأن هام على نحو خاص بالنسبة إلى القضايا التي أحالها المجلس إلى المحكمة

الجنائية الدولية. وأشجع المجلس على مراعاة هذه الحقيقة في ضوء الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية التحقيق في ليبيا.

إن مكتبي ملتزم بكفالة احترام العدالة والمساءلة في ليبيا والنهوض بهما. وتحقيقا لذلك، سأكون مقصرة إن لم أستغل وجود الحاضرين في المجلس اليوم لأؤكد أن استمرار فشل حكومة ليبيا في تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية يبعث على القلق الكبير لمكتبي وللمحكمة. ففي الماضي، أعرب المجلس عن استيائه من الفشل في الوفاء بالتزام قانوني واضح.

وعلى ليبيا أن تثبت التزامها بالعدالة والمساءلة على الجرائم الجماعية بالوفاء بالتزاماتها حيال المحكمة والمجلس. وإنني أغتنم هذه الفرصة أمام المجلس لكي أدعو ليبيا مجدداً إلى أن تُسلِّم فوراً سيف الإسلام القذافي للمحكمة الجنائية الدولية لتحتجزه لديها.

وفي ما يتعلق بمحاكمة عبد الله السنوسي في ليبيا، فإنَّ مكتبي يرصد التطورات في هذه القضية عن كثب ويتابع الاتصالات التي أجراها مؤخرا مع السلطات الليبية ومراقبي المحاكمة المستقلين. والعنف الجاري والتهديدات المزعومة للقضاة والمدَّعين العامِّين والمحامين لا يبشران بالخير لعقد محاكمة عادلة، تحترم جميع حقوق المتهم. وعلى أساس المعلومات التي جُمِعت وحالة أيِّ تقدُّم محرز، سأقيِّم خياراتي في الوقت المناسب، بما يشمل إمكانية التقدم بطلب لمراجعة قرار القضاة المؤيد لطلب ليبيا أن تعقد محاكمة السنوسي في ليبيا.

وبالمثل، لا يزال مكتبي يشعر بقلق شديد إزاء عدد الأفراد الموجودين رهن الاحتجاز، والذين أفادت تقارير بأنَّ بعضهم يفتقرون إلى المحاكمة وفق الأصول القانونية، وقد يخضعون للتعذيب والموت أثناء الاحتجاز. وكما أشار الأمين العام، ”يمثل تسليم جميع المحتجَزين، ليصبحوا تحت السيطرة الفعلية للدولة، شرطاً مسبقاً لإرساء سيادة القانون في ليبيا“ (S/2014/653، الفقرة ٩٧). ويجب على الحكومة الليبية أن تضمن إما محاكمة المحتجزين في غضون فترة زمنية معقولة مع الاحترام الكامل لحقوقهم في محاكمة تراعي الأصول القانونية، أو إطلاق سراحهم.

كما أن حلّ مسألة تاورغاء قد تأخر كثيرا. ويشجع مكتبي السلطات الليبية على تيسير زيارة يقوم بها ممثلون من المجلسين المحليين لمصراتة وتاورغاء إلى نيويورك، للاجتماع مع أعضاء المجلس ومحاورهم. ومن المنتظر أن تتمّ الزيارة في الأسبوع المقبل. والغرض الرئيسي منها هو أن يزيد هؤلاء الممثلون من فهم المجلس لجهودهم. ويجب أن أؤكد أنه من منظور الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، يبقى التشريد الجماعي لأبناء تاورغاء مسألة مقلقة لمكتبي، ولا ريب في أنها كذلك للمجتمع الدولي بأسره. وأنا على ثقة بأنني أتشاطر هذا القلق مع أعضاء المجلس، وآمل أن يتمكَّن ممثلو تاورغاء ومصراتة في غضون الأشهر الستة المقبلة من موافاة المجلس بآخر المعلومات حول التقدم الذي أحرزوه في وضع حد لتشريد سكان تاورغاء.

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أنَّ أسباب السلام والأمن، ومعاناة الشعب الليبي ومحنته في الحقيقة، هي التي حفَّزت المجلس على اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالإجماع، والقرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) مؤخراً. إنَّ آمال الشعب الليبي وتطلعاته إلى دولة هادئة ومستقرة تزدهر وترتكز بثبات على أركان العدالة والحكومة القابلة للمساءلة لَمَّا تتحقق بعد. لذا، فإننا مدينون لهم بأن ننسِّق جهودنا بمزيد من الفعالية لتشجيع إيجاد حل سلمي وعادل للحالة الراهنة في ليبيا. ومن المؤكد أنَّ مكتبي يحاول، بموجب ولايته، القيام بدوره في توطيد العدالة والمساءلة على الجرائم الدولية في ليبيا، وهو ينسِّق، حسب الاقتضاء، مع السلطات الليبية. وهناك مجال لنا جميعا لأن

نفعل المزيد بالتأكيد. ولا شكّ في أننا يجب ألاّ نخيِّب أمل ليبيا، ولكن يجب على ليبيا ألاّ تخيِّب أمل نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تودّ الأرجنتين أن تشكر مجدداً المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية حول تقريرها الثامن المقدم عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وتودّ الأرجنتين أن تذكِّر بأنَّ إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية تجسِّد التقدير الواضح من قِبل المجلس لدور العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المثيرة للقلق على الصعيد الدولي، وإسهام نظام روما الأساسي والمحكمة في هذا الهدف. وأود أن أؤكد أنه من غير المقبول بالنسبة لبلدي، الأرجنتين، أن تتحول ثقافة الذاكرة إلى تاريخ من النسيان. ففي رأي بلدي أنَّ الحقيقة والتذكُّر والعدالةَ والتعويضات ليست حقّاً للضحايا وحدهم، بل للمجتمع بأسره أيضا وللمجتمع الدولي، حتى لا نقدم تنازلات بشأن مسألة الإفلات من العقاب.

إنَّ ليبيا تواجه تحديات عديدة في مجال تعزيز مؤسسات سيادة القانون؛ لكنَّ ثمة حواراً بنّاءً يتواصل بين السلطات الليبية ومكتب المدعية العامة. ومنذ عام ٢٠١٣، أصبح هذا الحوار أكثر مرونة، وبخاصة في ما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم بشأن توزيع أعباء العمل في التحقيقات والمحاكمات المستقبلية والتي وقع عليها النائب العام في ليبيا والمدعي العام.

وأود أن أركِّز على ثلاث مسائل رئيسية متعلقة بالحالة في ليبيا.

الأولى هي واجب ليبيا المتمثل في التعاون مع المحكمة. فعلى الرغم من أنَّ ليبيا طعنت في مقبولية الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي أمام المحكمة، فإنَّ قرار الدائرة التمهيدية الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، والذي أيدته دائرة الاستئناف في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، يوضح أنّه ينبغي لليبيا تسليم المتهم. وإننا ندرك أنّ ثمة محاكمة جارية في ليبيا ضد سيف الإسلام القذافي؛ لكن ينبغي لليبيا أن تضمن ألا تقوض هذه المحاكمة مسؤوليتها وواجبها في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

والمسألة الثانية تتعلق بمزاعم الجرائم المرتكَبة في ليبيا منذ عام ٢٠١١ وفي الآونة الأخيرة، ولا سيما منذ أيار/مايو ٢٠١٤، حينما ظهر تحالفان مسلحان كبيران هناك – قوات عملية الكرامة، وعملية فجر ليبيا – ممّا أدّى إلى تشكيل برلمانين وحكومتين، إحداهما في طرابلس والأخرى في طبرق، ويمثل مجلس النواب المتمركز في الأخيرة السلطة الليبية الشرعية، بحسب اعتراف الأمم المتحدة.

ومكتب المدعية العامة يواصل معالجة قضايا الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة القاسية للمحتجزين، والتشريد القسري لنحو ٣٠ ٠٠٠ من سكان تاورغاء المدنيين والاغتيالات في سياق النزاع، والتهديدات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة، وضد المدّعين العامين والقضاة والمحامين. وقد أبلغت وزارة العدل عن بعض هذه القضايا، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لكنّ المحكمة لم تستطع التحقيق في هذه الجرائم المزعومة بموجب نظام روما الأساسي، نتيجة تعذر الوصول لأسباب أمنية. ونعتقد أنه ينبغي للسلطات الليبية أن تضمن إجراء التحقيق في تلك الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة.

ثالثا وأخيرا، إنّ موقف المدعية العامة واضح بشأن الحالة الناجمة عن التقليصات المقترحة في ميزانية المحكمة، والتي تؤثر على المكتب وقدرته على تولي تحقيقات جديدة، وبخاصة ما يتعلق بالجرائم المرتكَبة من قِبَل المتمردين، وتنفيذ مذكرة التفاهم بأسلوب أكثر طموحاً.

هذا ما يجعل وفد بلدي يُبدي ملاحظة نؤكدها كلما تدارس المجلس مسألة الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. فالأرجنتين ترى أن قرار المجلس ألاّ تغطي الأمم المتحدة تكلفة الإحالات، وإنما الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، قرار غير مفهوم. وفضلاً عن تناقض ذلك مع نظام روما الأساسي واتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، فإنّ الحالة والوقائع تُظهر أنه، في ظل العدد المتزايد من القضايا، كان هناك تكثيف للضغوط على الموارد المتوافرة لدى المحكمة.

وبالتالي، نجد اليوم في تقرير المدعية العامة آثار عدم قيام الأمم المتحدة بتغطية تكلفة الإحالات إلى المحكمة. وهذا لا يهدد الأنشطة الراهنة للمدعية العامة فحسب، بل يمكن أن يعرض للخطر قدرة المحكمة على البقاء في الأمد الطويل.

وإننا نؤكد مجددا أنّ مكافحة الإفلات من العقاب ليس واجباً حصريا على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، بل هو واجب المجتمع الدولي.

إنها أولوية أيضاً من أولويات الأمم المتحدة. ولكنّ هذا الهدف ينبغي أيضاً أن يترافق مع الالتزام بتزويد المحكمة بالموارد التي تحتاج إليها لتؤدّي مهامها. وإذا كان في وسع المنظمة أن توفر مثل هذه الموارد للمحكمتين المخصصتين، فإننا لا نستطيع أن نفهم ما الذي يحول بينها وبين أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية.

علينا أن نؤكّد رغبة ليبيا في التعامل مع الحالة لديها وتمكين أعمال العنف الحالية من الخضوع للحوار السياسي، بحيث يمكن أن تكون العدالة عنصراً أساسياً في إعادة بناء البلد من النواحي الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. تتفهم الأرجنتين، شأنها شأن المدعية العامة، التحديات الكثيرة التي تواجهها السلطات الليبية، وتثني على مكتب المدعية العامة لرغبته في مواصلة دعم الحكومة الليبية في جهودها الرامية إلى معالجة أكبر عدد ممكن من القضايا من خلال ولايتها القضائية. ولكننا نعتقد أيضاً أن حاجة ليبيا إلى مؤسسات مثل شرعية سيادة القانون أكبر من أي تعاون يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن توفّره، ولذلك فمن الأساسي أن تكون هناك استراتيجية شاملة تكون العدالة الوطنية فيها عنصراً رئيسياً. ومن الأهمية بمكان أن يرى الشعب الليبي العدالة تأخذ مجراها على الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن مرتكبيها، وأن يرى ذلك يحدث لا في لاهاي فحسب، ولكن أيضاً في ليبيا.

وقد أشارت المدعية العامة إلى إمكانية إنشاء فريق اتصال. تعتقد الأرجنتين أن عملاً كهذا يمكن أن يقدّم إلى ليبيا دعم مجموعة من البلدان يمكنها العمل بالتشاور الوثيق مع ليبيا، ولا سيما بشأن الكيفية التي يمكن بها مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي. إن تعاون المجتمع الدولي أمر أساسي للوصول إلى ليبيا تنعم حقاً بالسلام، وفيها أمن ومؤسسات فعالة يمكن التعويل عليها وتحترم حقوق الإنسان لمواطنيها، لكننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي لمجلس الأمن مساعدة هذه الجهود بالدعم الذي تحتاجه. أحد جوانب متابعة الإحالة هو أن المجلس يجب أن ينظر في طرق بديلة لدعم الجهود التي تبذلها ليبيا والمجتمع الدولي من أجل دعم البلد.

وكما نفعل في كل مرة نناقش فيها المحكمة الجنائية الدولية، يود وفد الأرجنتين أن يؤكد اعتقاده بأن المحكمة تمثل واحدة من أهم المساهمات التي يمكن أن نقدمها في تحقيق

المساءلة عن الجرائم ذات الأهمية الدولية، وهذا أمر أساسي اليوم كما كان عند إنشائها في عام ١٩٩٨. وأود أن أثني على المدعية العامة لقيمها وتفانيها من أجل القضاء على الإفلات من العقاب. كما أود أن أعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها السلطات الليبية والشعب الليبي في سيرهما على الطريق الذي علينا جميعاً أن ندعمه – طريق الذاكرة والحقيقة والعدالة والتعويض.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقديمها تقريرها الثامن المقدم عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأن أؤكد مجدداً دعمنا وتقديرنا للعمل الذي تقوم به هي ومكتبها.

إن بناء دولة ديمقراطية في ليبيا عملية طويلة وشاقة بعد ٤٠ سنة من الديكتاتورية. وليبيا تواجه تحديات كبيرة، ولا سيما في مجال الأمن، كما بينت الأحداث الأخيرة التي أشارت إليها السيدة بنسودة. ومع ذلك، تواصل المحافظة على حوار بنّاء مع المحكمة. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها لتنفيذ مذكرة التفاهم بين مكتب المدعية العامة والحكومة الليبية، والتي تهدف إلى تشجيع التعاون وتقاسم المهام ذات الصلة بالتحقيقات والملاحقات القضائية، فضلاً عن وضع استراتيجية لعمليات الاعتقال. ونرحب على وجه الخصوص بالاجتماع المثمر في روما بين المدعية العامة وفريق النائب العام لليبيا بخصوص الترتيبات العملية لتنفيذ المذكرة.

وفيما يتعلّق بالتحقيقات الأخرى للمدعية العامة، نلاحظ أن تقرير السيدة بنسودة يشير إلى أن الافتقار إلى الموارد الكافية لا يزال يؤخّر إلى حد كبير جمع الأدلة ضد المشتبه فيهم المحتملين الآخرين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن المحكمة ينبغي أن تُزوّد بالوسائل اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بواجباتها بالكامل.

وفيما يتعلق بالتزامات ليبيا، ذكرت المدعية العامة سواء في تقريرها أو عرضها أن ليبيا ملزمة بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نعلم أن دعوى قد أقيمت في ليبيا، ولكن ينبغي لها أن تضمن أن المحاكمة لا تتعارض مع التزامات ليبيا تجاه المحكمة. كما نلاحظ بقلق بطء التقدم الذي تم إحرازه بشأن مسألة المحتجزين في ليبيا. وندعو الحكومة الليبية إلى العمل من أجل وضع حد لهذه الحالة، والإفراج عن المحتجزين الذين ليس هناك أدلّة ضدهم، وإحالة القضايا التي توجد فيها أدلة إلى المحاكم الوطنية، وفقاً لقانون العدالة الانتقالية. تعرّض العديد من هؤلاء السجناء للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ونحث ليبيا مرة أخرى على إنفاذ القانون الذي يجرم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز. ونشعر بالقلق من أن تقرير المدعية العامة يشير إلى أنه حتى الآن لم يتم تقديم أي موظف حكومي أو عضو في جماعة مسلحة أو مليشيا إلى العدالة للرد على هذه التهم. ونحث أيضاً الحكومة الليبية على تسوية وضع سكان تاورغاء. ومن الضروري وضع استراتيجية للتأكد من أن ٣٠ ٠٠٠ من المشردين يمكنهم أن يعودوا إلى ديارهم.

وكما كان الحال في الماضي، نشجع الحكومة الليبية على وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة من أجل وضع حد للجريمة والإفلات من العقاب في ليبيا، بمساعدة من شركائها الرئيسيين عند الاقتضاء. وينبغي أن تظل المحكمة والمجلس على اطلاع بالتقدم المحرز في هذا المجال. يرجع الأمر إلى السلطات الليبية لضمان احترام سيادة القانون في البلد. ونحن ندعوها إلى مضاعفة جهودها المبذولة من أجل تهيئة بيئة أمنية مستقرة تضمن الحرية والعدالة واحترام حقوق كل فرد. ومن جانبه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة ليبيا في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة. تتجاوز هذه المسألة نطاق التعاون بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن فكرة

تشكيل فريق اتصال دولي معني بالمسائل المتعلقة بالعدالة يقوم بتيسير الدعم القانوني والمادي لليبيا أمر جدير بالنظر فيه.

وبإحالة الوضع في ليبيا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، برهن مجلس الأمن قدرته على التصرف بسرعة وبشكل جماعي من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي لنا الآن ضمان أن يتم اتباع هذا النهج بعناية. وبصفة أعم، فإن دعم مجلس الأمن المستمر والفعال للمحكمة الجنائية الدولية هو أمر ضروري لتمكين الدول من التعاون مع المحكمة وضمان أن إحالة القضايا إلى المحكمة تحقق هدفها المتمثل في رؤية العدالة تأخذ مجراها وتصون السلم والأمن الدوليين. وكما قالت المدعية العامة، يمكننا جميعاً أن نفعل المزيد من أجل مساعدة المحكمة في عملها الحيوي. وبالتالي، أود أن أختتم بإعادة التأكيد على دعمنا للفكرة المذكورة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أثناء المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عملنا (S/PV.7285) التي شاركت فيها أيضاً السيدة بنسودة – أي إنشاء آلية تعكس التزام المجلس بالقيام على نحو فعال برصد الحالات التي يحيلها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أحطنا علماً بالتقرير الثامن المقدم من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص التحقيق في الحالة في ليبيا، ونشكر السيدة بنسودة على عرضها للتقرير.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير بشأن استمرار العنف في ليبيا، والحالة المعقدة للأشخاص المشردين. ويورد التقرير تفاصيل عمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، وتعذيب السجناء واختطاف المدنيين وقتلهم. ما زال المحامون والقضاة العاملين في المحاكمات الداخلية المتعلقة بالمعاونين السابقين لمعمر القذافي يتعرضون للاضطهاد، وقد صدرت أحكام شديدة الظلم، ومنها قضايا تم الحكم فيها بفرض عقوبة الإعدام.

ونؤيد الجهود الرامية إلى أن يُقدم للعدالة من ارتكبوا جرائم خطيرة خلال الحوادث التي وقعت في ليبيا منذ عام ٢٠١١. ونأمل أن نشهد إحراز تقدم في أعمال المحكمة الجنائية الدولية في هذا الشأن، مع أنه لا يبدو أن هناك دليلا يذكر على التفاؤل في ذلك الصدد.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، قضت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية بتأكيد ما خلصت إليه المحكمة الابتدائية بأن ليبيا قادرة بصورة مستقلة على إجراء تحقيق في قضية عبد الله السنوسي. وبالرغم من أننا لا نشكك في كفاءة ليبيا بشأن هذه المسائل، فإننا ما زلنا لا نجد أي مبرر مادي لمثل ذلك النهج في ضوء القرار المتناقض بشكل كامل في قضية سيف الإسلام القذافي والتقييم المذكور آنفا للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في البلد.

وما يكتسي أهمية بالغة لتعزيز سلطة المحكمة هو قدرتها على إجراء التحقيقات بصورة محايدة في الأعمال التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك في ليبيا. ولم يُحرز تقدم كبير في ذلك الصدد حتى الآن. وكما لاحظنا بالفعل، توجد معلومات هامة عن الجرائم التي يُزعم ارتكابها على يد ممثلي نظام القذافي، فضلا عن المتمردين. ومع ذلك، واستنادا إلى ما ورد في التقرير، لم تتخذ أي خطوات حقيقة ضد المتمردين. ولا توجد أي معلومات عن اتخاذ المحكمة الجنائية الدولية لإجراءات محددة فيما يتعلق باستمرار ممارسات التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز الليبية.

وللأسف، لا توجد أي أنباء عن مصير المشردين داخليا البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠. أما بالنسبة للخسائر العديدة التي وقعت بين المدنيين من جراء الغارات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي انتهكت أحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

ولم تتماش مع أهداف القرار، فإن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لا تزال تبعد نفسها عن النظر في هذه المسألة لأسباب غير معروفة. ونود أن نسمع إيضاحات في ذلك الصدد، إن كان حقا يوجد تفسير لهذا الأمر. وندعو إلى التحقيق في جميع حالات الاستخدام غير المتناسب أو العشوائي للقوة خلال النزاع، والذي أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين، وبدون أي إستثناء.

وفي الختام، نحن مضطرون للإشارة إلى أن تجربة الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بليبيا لا يمكن أن تعتبر ناجحة حتى الآن، سواء فيما يتعلق بتحقيق العدالة أو فيما يتعلق بالمساعدة في عملية المصالحة الوطنية. وبطبيعة الحال، هذا عامل رئيسي حينما يُنظر في الإحالات المقترحة للقضايا إلى المحكمة في المستقبل.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها الإعلامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على دعمنا الكامل لها وللمحكمة الجنائية الدولية.

لقد كانت هناك أوقات في التاريخ توحد فيها المجلس لمنع أو إيقاف ارتكاب فظائع، بعبارات نظام روما الأساسي، ”هزت ضمير الإنسانية“. ودفع إلى تلك الوحدة إعلان النظام الليبي نفسه في شباط/فبراير ٢٠١١ أنه يستعد لارتكاب حمام دم. وكان اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بمثابة إحدى تلك اللحظات التاريخية هنا في مجلس الأمن. وكانت هناك لحظات أخرى، باعتماد نصوص بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وفيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وحينما نستعرض تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، هناك تساؤل يبقى قائما، بحكم طابعه، بدون إجابة وهو: كم عدد الأرواح التي أمكن إنقاذها؟ ولا شك أنها بالآلاف، ولا بد أن التاريخ سينسب الفضل في ذلك إلى إجماع مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة وإلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولكن، هل قمنا بحل كل المشاكل؟ لا. فإن ليبيا تمر بمرحلة انتقالية، مع صعوباتها وشكوكها. وتتواصل أعمال العنف. ويستمر عدم الاستقرار. ولكن بالرغم من الإرث الكارثي لنظام القذافي، لا بد أن يبدي الليبيون العزم ولا بد أن يستمروا في الوحدة حول مشروع سياسي مشترك لكي تؤتي مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية أُكلها. وحشد المجلس قواه لمساعدتهم على القيام بذلك العمل. وعين الأمين العام برناردينو ليون للمساعدة في العملية السياسية.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق حيال عواقب الحكم الذي أصدرته في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر المحكمة العليا بإبطال نتائج الانتخابات التي أُجريت في ٢٥ كانون الثاني/يناير. ونرى أن من الضروري بدء حوار سياسي شامل بدون تأخير، إذ لا يمكن حل الأزمة الليبية إلا بالوسائل السلمية. وتقوم حاجة عاجلة إلى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية يمكنها العودة بسرعة إلى طرابلس. ونحن على استعداد لاستخدام الجزاءات الفردية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) لاستهداف من يعطلون عملية الانتقال السياسي. كما يشكل تعيين ”أنصار الشريعة“ منظمة إرهابية جزءا من هذا السياق السياسي الذي يهدف إلى فصل الإرهابيين عن الإسلاميين المعتدلين، الذين لديهم دور يضطلعون به في المسرح السياسي.

إن تعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية بالغ الأهمية لإنهاء عهد الإفلات من العقاب في البلد، الذي نشأ نتيجة دكتاتورية استمرت ٤٢ عاما حتى عام ٢٠١١. فكيف يمكننا منع الجماعات المسلحة من مواصلة اعتداءاتها إذا رأت أنها حرة في التصرف بدون عواقب؟ وطلبت ليبيا، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها، أن تتولى محاكمها النظر في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وفقا لميثاق روما

الأساسي والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأعلنت المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها السلطة المختصة الوحيدة في هذا الشأن، أنها الجهة المختصة بمحاكمة السيد سيف الإسلام القذافي وطالبت بتسليمه إلى المحكمة. وقضت بعدم مقبولية قضية المدعي العام ضد السيد عبد الله السنوسي ولذلك سمحت بطلب ليبيا محاكمة المتهم. ويجب على ليبيا، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تمتثل لحكم القضاة. ويشكل امتثال ليبيا لالتزاماتها الدولية مؤشرا رئيسيا لالتزامها بسيادة القانون. ولا توجد أية منافسة بين نظام العدالة الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية، سواء كان في ليبيا أو في أي مكان آخر، ولكنه مبدأ التكاملية. وعلى ليبيا التزامات بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وطلب منها المجلس الامتثال لتلك الالتزامات، وهذا هو الأمر بكل بساطة.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، على النحو الذي أشارت إليه السيدة بنسودة، فإن التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تقاسم الأعباء بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية يمثل نهجا ابتكاريا وإيجابيا. وعلينا أن نواصل السير في هذا الطريق بالرغم من الأزمة الحالية التي أدت إلى إبطاء الجهود إلى حد كبير.

إن التحديات هائلة. ويجب أن نسلط الضوء على الجرائم المزعومة، ومن بينها الجرائم المرتكبة في مصراتة وتاورغاء خلال النزاع المسلح في عام ٢٠١١ وفي بني وليد في عام ٢٠١٢. ونشعر بالأسف في ذلك الصدد لأنه لم تتحقق حتى الآن عودة مجتمعات تاورغاء المحلية إلى قراها.

وأخيرا، نعرب عن قلقنا العميق من استخدام التعذيب ومن الوفيات في مراكز الاحتجاز الواقعة تحت سيطرة الكتائب المسلحة في ليبيا. ولا يزال يوجد ٠٠٠ ٧ محتجز بشكل غير قانوني، بمن فيهم أطفال. ولا بد من وقف هذه الممارسات. وعلى غرار المدعية العامة، نناشد السلطات الليبية تنفيذ القانون المعتمد في نيسان/أبريل الذي يجرم التعذيب وحالات الاختفاء القسري والتمييز. وعلى الجماعات المسلحة أن تتذكر أن مكافحة الإفلات من العقاب تنطبق عليها أيضا.

وكما قلت في البداية، لا يزال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) يعمل بوصفه نموذجا لكيفية تمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء سريع وموحد. ففي مواجهة الاعتداءات التي ارتكبتها القيادة الليبية في ذلك الوقت، توحدت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إدانتها للفظائع. وكانت المحكمة الجنائية الدولية، من جانبها، في محور عملية عزل المجرمين، بصرف النظر عن رتبهم وبصرف النظر عن الجانب الذي ينتمون إليه.

واليوم، علينا ضمان متابعة هذه الخطوات. وتتطلب مكافحة الإفلات من العقاب على السواء تعاون ليبيا بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية وتحسين الحالة الأمنية، وإيلاءها الاعتبار الكامل من جانب الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأنشطة المدعية العامة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية وعلى تقريرها الثامن للمجلس.

لقد فحصنا التقرير بعناية وأحطنا علما بالمسائل الرئيسية الواردة في التقرير. وفيما يتعلق بمسألة التعاون، فإن أحد الالتزامات من جانب الدول الأطراف في نظام روما الأساسي هو التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وإضافة إلى ذلك، يدعو القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الدول إلى التعاون مع المحكمة، ويجدد القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) التأكيد على هذه النقطة. وفي ذلك الصدد، نناشد ليبيا مواصلة التعاون الكامل مع المحكمة.

ونحيط علما على نحو خاص بالاجتماع بين المدعية العامة ووزير العدل الليبي المعقود في ١٨ تموز/يوليه. وينبغي أن يوجه هذا الاجتماع رسالة واضحة مفادها أن المحكمة وحكومة

ليبيا ستعملان معا للتحقيق مع من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ليبيا ولمحاكمتهم.

ونتطلع إلى الاجتماع الفني الذي يعتزم الطرفان عقده بغية التنظيم بشأن مسألة تقاسم الأعباء.

ونتوقع أن يساعد الاجتماع على تعزيز التعاون بين المحكمة والحكومة الليبية.

وفي ما يتعلق بقضية سيف الإسلام القذافي، فإن قرار الدائرة التمهيدية ودائرة الاستئناف هو أن الدعوى مقبولة. لذا، فإن ليبيا ملزمة بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة. وينبغي لليبيا أيضا إعادة المواد المصادرة من محامي الدفاع السابق للسيد القذافي والتعاون في تيسير زيارة محامي الدفاع للسيد عبد الله السنوسي.

ويشير تقرير المدعية العامة إلى أن القيود المفروضة على الموارد والاعتبارات الأمنية تعوقان قدرة مكتبها على التحقيق بصورة كاملة في الجرائم التي قد تكون الأطراف المختلفة قد ارتكبتها منذ شباط/فبراير ٢٠١١. ونحن قلقون من أنه إفي حالة استمرار هذا الوضع، فإنه قد يؤثر سلبا على مصداقية المحكمة ويشجع على الإفلات من العقاب. وبالتالي، ومن أجل إرسال رسالة قوية مفادها أنه لن يتم التغاضي عن الإفلات من العقاب، من الضروري أن تحقق حكومة ليبيا، بدعم من المجتمع الدولي، في الجرائم المزعومة. ونحن نقر بأن ذلك سيكون صعبا في ظل الوضع الأمني الحالي في ليبيا. لذا، فإننا ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تمتنع الميليشيات الليبية عن استهداف المدنيين. وينبغي لها إلقاء أسلحتها والمشاركة في الحوار الوطني الجاري لاستعادة السلام والقانون والنظام في البلد.

وأخيرا، فإننا نحث مكتب المدعية العامة وحكومة ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة العمل معا من أجل إنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية. منذ الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى المجلس بشأن التقرير السابع للمحكمة الجنائية الدولية في ١٣ أيار/مايو (انظر S/PV.7173)، شهد الوضع السياسي والأمني في ليبيا تغيرات عديدة. ونلاحظ أنه منذ ذلك الحين استمرت الاشتباكات بين الميليشيات مع تزايد العنف، مما يجعل الوضع الأمني والسياسي أكثر غموضا وتقلبا من أي وقت مضى.

وعلى صعيد حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية، يعيش المدنيون في ظروف غير مستقرة بالمرة. فهم ما زالوا أهدافا للكثير من الهجمات والمحن على أيدي الميليشيات وسلطات الدولة على السواء، واللتين تمارس كلتاهما التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والتمييز على الرغم من صدور القانون ٢٠١٣/١٠. ويشير التقرير الثامن للمدعية العامة إلى تشريد سكان تاورغاء دون أمل في حدوث تحسن في وضعهم.

على الصعيد القضائي، وعلى الرغم من قرار الدائرة التمهيدية الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣، والذي أكدته دائرة الاستئناف بعد ذلك بعام، والذي يعترف بمقبولية الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي، لم يصدر أي حكم بشأنه حتى الآن. ولا يزال غياب المساءلة يعزز مناخ الإفلات من العقاب السائد في البلد. ويشجع ذلك على ارتكاب العديد من الجرائم ضد المدنيين، والتي لا تستطيع الحكومة الليبية ولا المجتمع الدولي وضع حد لها.

وقد أعربت الحكومة الليبية عن استعدادها للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في قضية سيف الإسلام القذافي، لكنها مستمرة في استخدام انعدام الأمن السائد كذريعة لعدم

قيامها بذلك. والجميع يدركون خطورة الوضع الأمني في ليبيا اليوم والوسائل المحدودة المتاحة للحكومة للتصدي لها. لذا، فإننا نشجع الحكومة الليبية على المثابرة في رغبتها في تعزيز العدالة والتعاون مع المحكمة. ونشجعها أيضا على بذل الجهد الضروري لتنظيم زيارة لمحامي الدفاع عن عبد الله السنوسي ولتقديم المعلومات التي طلبتها المحكمة بشأن نظر القضية في ليبيا.

وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن القيود المفروضة على الميزانية تحد من عمل المحكمة الجنائية الدولية في فتح ملاحقات قضائية جديدة وفي جمع الأدلة بخصوص المشتبه بهم الآخرين الموجودين خارج ليبيا. ومن ثم، فإننا نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن لإيجاد حل لمشكلة التمويل في القضايا التي يحيلها إلى المحكمة. ومسألة المحتجزين لا تزال دون معالجة. ولذلك، فإننا نحث الحكومة الليبية على ألا تدخر وسعا، إما للإفراج عنهم أو محاكمتهم.

ونرحب بالحوار الدائر بين الحكومة الليبية، من خلال مكتب المدعية العامة، والمحكمة الجنائية الدولية ونحثها على تعزيزه. ونؤيد أيضا اقتراح المدعية العامة بشأن إنشاء فريق اتصال يضم البلدان الرئيسية في المسائل القضائية من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية لإنصاف الضحايا. ومن شأن ذلك أن يساعد بالتأكيد على تعزيز العدالة في ذلك البلد، الذي يحتاج إليها بشدة.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقديم تقريرها الثامن عن ليبيا إلى مجلس الأمن. ونرحب بالتحقيق الذي يجريه مكتب المدعية العامة وجهوده الرامية إلى تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في العام الماضي. ونؤكد على أهمية استمرار مكتب المدعية العامة في ممارسة اختصاصه في ما يتعلق بجميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أو أي عمل من أعمال الإبادة الجماعية، التي يُزعم ارتكابها داخل الإقليم الليبي منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. ونحيط علما مع الاستحسان برسالة المدعية العامة ومفادها أن البيئة العامة لا تساعد بشكل واضح على سد فجوة الإفلات من العقاب. وهو تطور مقلق حقا.

إن المحكمة الجنائية الدولية شريك هام للسلطات الليبية في ضمان المساءلة. ونُذكر بأنه، وفقا لقرار دائرة الاستئناف الصادر في ٢١ أيار/مايو، فإن ليبيا ملزمة بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة. ولا بد من احترام الالتزام بتسليم الأفراد الصادر بحقهم أوامر إلقاء قبض إلى المحكمة.

وبخصوص قضية عبد الله السنوسي، والذي اختُتمت الإجراءات المتعلقة به أمام المحكمة الجنائية الدولية، نأمل أن يتسنى كفالة الإجراءات المحلية في ليبيا على الرغم من الوضع الأمني المتدهور في البلد، وسنستمع بعناية إلى ما ستقوله المحكمة في هذا الشأن.

وسنرحب بزيادة الاتصالات الدورية بين المحكمة والسلطات الليبية بشأن التعاون وتقاسم الأعباء. ومن الضروري مساعدة السلطات الليبية في تعزيز النظام القضائي في البلد وبناء القدرات وفي ضمان نزاهة القضاء. فتعزيز سيادة القانون وتحسين العدالة الجنائية عنصران أساسيان لإعادة بناء سلطة الدولة في خضم الاضطرابات الحالية.

لا تزال ليتوانيا تشعر بالقلق إزاء انتشار انتهاكات حقوق الإنسان والإجرام، بما في ذلك عمليات الاغتيال والاختطاف للمدنيين والتعذيب والقتل، وكذلك الهجمات على البنية التحتية المدنية. ويشير التقرير الذي قدمته المدعية العامة إلى أنه بينما تحتجز الشرطة القضائية أقل من ٠٠٠ ٧ شخص، فإن ١٠ في المائة منهم فقط قد حوكموا. وعلاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من المحتجزين، ومن بينهم مدنيون، لا يزالون في قبضة الجماعات المسلحة المختلفة، بعيدا عن سيطرة أو

نفوذ الدولة. وكما أكد الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن تسليم جميع المحتجزين إلى السيطرة الفعلية للدولة شرط أساسي لإرساء سيادة القانون في البلد.

اسمحوا لي أيضا أن أشير بإيجاز إلى وضع سكان تاورغاء. نحيط علما بأن البرلمان في طبرق ناقش عودة المشردين داخليا، بمن فيهم لاجئو تاورغاء، وأنه يجري إعداد مشروع مرسوم ذي صلة، كما ورد في التقرير. ونؤكد أن التحقيقات في الانتهاكات ذات الصلة يجب أن تستمر، ونعرب عن دعمنا لعمل مكتب المدعية العامة في هذا الصدد. ونشجع الحكومة الليبية على اتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة الوضع. ويجب النظر إلى ضمان العودة الآمنة لسكان تاورغاء وحمايتهم باعتبارهما عنصرا هاما في المصالحة الوطنية.

وتعتقد ليتوانيا أن مجلس الأمن ينبغي أن يستمر في مراقبة الأحداث والحالات المحالة إلى المحكمة، فضلا عن العقبات المحتملة التي قد تواجهها المحكمة في القيام بعملها. ونؤكد مجددا دعوتنا إلى إجراء تحقيق في جميع الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي قد تكون ارتُكبت في ليبيا.

ولا بد من إيجاد وسائل ديمقراطية لتسوية التوترات وأوجه الظلم الماضية بغية تمكين البلد من تحقيق الانتقال والانتعاش. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى السلطات الليبية من أجل تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة، التي لا غنى للبلد عنها لمواصلة السير بسرعة على درب المصالحة واستعادة الثقة وتحقيق تماسك النسيج الاجتماعي المعقد في البلد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية وعمل مكتب المدعية العامة والتزامنا بهما، مُؤكدين مجددا أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تكفل الموارد المناسبة لإجراء التحقيقات في الحالات التي أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة. فالقيام بالإحالات دون مراعاة كيفية تمويلها قد يعرض للخطر فعالية أنشطة مكتب المدعية العامة وجدوى المحكمة على الأجل الطويل.

السيدة بايك جي – أه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكر المدعية العامة، السيدة بنسودة، على إحاطتها الإعلامية. ونشيد بجهودها فيما يتعلق بالحالة الليبية، بما في ذلك جهودها للتواصل مع السلطات الليبية من أجل تحسين التعاون في سعيها الحثيث إلى التحقيق في الادعاءات الجنائية الخطيرة الأخرى. وعلى مدى العامين الماضيين، حققت المحكمة إنجازا جديدا فيما يتعلق بمقبولية الدعاوى، ينبغي ترجمته إلى حقيقة على أرض الواقع بدون مزيد من التأخير. ونأمل أن يتم الوفاء بالتزامات ليبيا المترتبة عن الدعاوى في الوقت المناسب من خلال التعاون الوثيق مع المحكمة. كما نأمل أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية اتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة محاكمات عادلة للمتهمين. ويشكل تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تقاسم الأعباء مثالا آخر على تحقيق نتائج مثمرة من خلال التعاون الوثيق. والجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف ينبغي تعزيزها.

وعلى الرغم مما تلقيناه من معلومات عن المحاولات الكثيرة لإحراز التقدم في الحالة الليبية، فإن هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب لا يزال بعيد المنال لأسباب من بينها الحالة الأمنية غير المستقرة. فالحالة الأمنية المستفحلة توفر تربة خصبة للمزيد من الجرائم التي تقترفها مختلف الأطراف. كما أنها تحول دون قيام المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيقات الفعالة في الجرائم المزعومة، وتمنع السلطات الليبية من التعاون مع المحكمة قدر الإمكان. وينبغي كسر تلك الحلقة المفرغة.

وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لتحسين الحالة الأمنية في ليبيا. فتحسين الحالة الأمنية على نحو عام يرتبط ارتباطا وثيقا بإنهاء الإفلات من العقاب في

ليبيا. وفي ذلك الصدد، ينبغي تعزيز مشاركة مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه الحالة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن متابعة ما يحيله المجلس من حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية متابعةً فعالةً يمكن أن تؤدي دورا في تحسين التعاون بين الهيئتين بطريقة متعاضدة على نحو أكبر. ومن خلال هذه المتابعة، يمكن لليبيا والمحكمة ومجلس الأمن التواصل مع بعضهم البعض بصورة بناءة وفعالة على نحو أكبر بغية تحقيق العدالة في ليبيا. وسنواصل عملنا مع أعضاء المجلس الآخرين والمجتمع الدولي من أجل إحراز التقدم لتحقيق تلك الغاية.

السيدة مولفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية بشأن ليبيا وعلى عرضها للتقرير المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء استمرار العنف وانعدام الاستقرار السياسي في ليبيا. وقرار المحكمة العليا الأخير بأن الحكومة المعترف بها دوليا حكومة غير دستورية، يسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد. وتقوم المملكة المتحدة بدراسة ذلك الحكم والظروف المحيطة به. وعلى نحو خاص، يساورنا القلق إزاء التقارير عن انفجار سيارة مفخخة أمام المقر الأمني، يوم الأحد في مدينة شحات، شرق ليبيا.

ولا بد أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا على التوصل إلى حلول سياسية للتحديات التي يواجهها البلد. ونناشد جميع الليبيين أن يضعوا خلافاتهم الفردية جانبا ويدعموا الجهود المبذولة بقيادة الأمم المتحدة للوساطة بين القادة الليبيين الرئيسيين، من أجل الاتفاق على وقف لإطلاق النار وتحقيق تسوية سياسية دائمة. ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والازدهار.

لكن لا يتعين على الليبيين وحدهم العمل من أجل التوصل إلى حل. فمن مصلحتنا جميعا بناء ليبيا التي تنعم بالاستقرار والديمقراطية والازدهار وتسهم في استقرار المنطقة وأمنها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الأمم المتحدة. ويعمل مبعوث المملكة المتحدة إلى ليبيا، جوناثان باول، على دعم جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة، بيرناندينو ليون، وندعو جميع الدول إلى تقديم كامل دعمها لعمله. وتؤيد المملكة المتحدة دعوة المدعية العامة جميع الأطراف المشاركة في القتال الجاري إلى الامتناع عن استهداف المدنيين والمرافق الأمنية. ونحث الأطراف على الامتناع عن اقتراف الجرائم التي تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي أو انتهاكات حقوق الإنسان.

لكي يتحقق السلام في ليبيا، يجب مساءلة الأفراد الذين اقترفوا الفظائع على أفعالهم. ويجب ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومن المهم أيضا أن يُقَدَّمَ إلى العدالة من اقترفوا انتهاكات حقوق الإنسان خلال القتال المتواصل. ومن الأهمية بمكان بناء مستقبل ليبيا على أساس متين يكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. وتذكر المملكة المتحدة بالبيان الذي أدلت به المدعية العامة في تموز/يوليه، وقالت فيه إن مكتبها يقوم برصد الحالة في ليبيا وقد يمارس ولايته القضائية فيما يتعلق بأي جريمة من الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب المرتكبة هناك منذ شباط/فبراير ٢٠١١.

وترحب المملكة المتحدة باستمرار الحوار بين حكومة ليبيا ومكتب المدعية العامة، مُقَدِّرَةً روح التعاون بينهما. ونشجع حكومة ليبيا على مواصلة العمل مع المدعية العامة للتصدي للتحديات التي تواجهها ليبيا، بما في ذلك من خلال تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تقاسم الأعباء فيما يتعلق بالتحقيقات مع المسؤولين السابقين في نظام القذافي ومحاكمتهم.

وتشكر المملكة المتحدة المدعية العامة على ما وافتنا به من معلومات مستكملة بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوني. وما زالت المملكة المتحدة تحث ليبيا على التعاون الكامل مع المحكمة. ونذكر بالتزام ليبيا بالتعاون التام مع المحكمة والمدعية العامة وتقديم أي مساعدة ضرورية إليهما، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما نحيط علما بقرار دائرة الاستئناف الصادر في ٢١ أيار/مايو، الذي أكد أن قضية سيف الإسلام القذافي مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وما زالت ليبيا مُلزَمة بتسليمه إلى المحكمة.

وستواصل المملكة المتحدة دعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام المستدام في ليبيا. ومساءلة مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يجب أن تكون جزءا هاما من تلك الجهود. ويجب الاقتصاص لأبناء الشعب الليبي الذين سقطوا ضحايا الفظائع.

السيد كاي ويمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

تشعر الصين ببالغ القلق إزاء الحالة المستفحلة في ليبيا. والأولوية في الوقت الراهن هي أن تقوم الأطراف في ليبيا بتغليب كفة مصالح بلدها وشعبها، والامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة والالتزامات التي تم التعهد بها في حوار غدامس، والتوصل فورا إلى وقف لإطلاق النار، وتسوية خلافاتها من خلال الحوار السياسي الجامع من أجل استعادة الأمن والاستقرار في بلدها في أقرب وقت ممكن. ذلك هو الشرط المسبق والأساس لتحقيق العدالة في ليبيا.

إن موقف الصين بشأن المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لم يطرأ عليه أي تغيير.

السيدة قعوار (الأردن): أتقدم بالشكر إلى السيدة فاتو بن سودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على الإحاطة الإعلامية المقدمة منها اليوم، وعلى عرضها للتقرير الثامن المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ونحن في الأردن نؤكد على دعمنا المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية انطلاقا من اقتناعنا بالمبادئ التي أنشئت من أجلها، حيث تشكل المحكمة ركنا أساسيا في تعزيز العدالة الجنائية ووضع حد لإفلات مرتكبي أشد الجرائم من العقاب، وفي صون السلم والأمن الدوليين، وإعلاء سيادة القانون.

يقدر الأردن، وكما ورد في التقرير الثامن المشاورات المستمرة التي تجريها الحكومة الليبية مع مكتب المدعية العامة للمحكمة. ويؤكد الأردن على أن نجاح المحكمة في تحقيق أهدافها يعتمد بشكل أساسي على التعاون البناء معها. ويدعو الأردن في هذا الصدد الحكومة الليبية للتعاون التام مع المحكمة من خلال تسهيل الدعم اللوجستي المطلوب لجمع الأدلة وتقصي الحقائق، والتنسيق وتبادل المعلومات والقبض على الأفراد وتسليمهم.

كما يسلم الأردن في ذات الوقت بالحجم الهائل للتحديات التي تواجه ليبيا اليوم. ونؤكد على أهمية استمرار ليبيا في العمل من أجل ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وضمان تحقيق المساءلة الجنائية لكافة مرتكبي الجرائم دون استثناء ووفقا للمعايير الدولية للتقاضي وتحقيق العدالة، وإلا إفساح المجال أمام المحكمة الجنائية لممارسة اختصاصها وبما يشمل مرتكبي أشد الجرائم منذ تاريخ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) وحتى اليوم. فتحقيق العدالة الجنائية هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وضمان عدم تكرار المآسي الناجمة عن تلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ختاما، يؤكد الأردن على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها والحفاظ على استقلالها السياسي والالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف ودعم العملية السياسية. ويدعو إلى توفير الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية

للدولة الليبية وإلى الوقف الفوري لكافة العمليات المسلحة وأعمال العنف في جميع الأراضي الليبية. والتأكيد على ضرورة تضافر جهود جميع الليبيين من أجل تمكين الدول الليبية من استعادة وبسط سلطتها وسيادتها على كامل التراب الليبي، وذلك من خلال استكمال مسار الانتقال الديمقراطي ودعم العملية السياسية، وفتح قنوات الحوار بين جميع الأطراف السياسية الليبية التي تنبذ العنف والإرهاب وصولا إلى تحقيق التوافق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلد.

السيد ندوهونغيريهي رواندا (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية بشأن أنشطة مكتبها وعرضها للتقرير الثامن بشأن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى عمل فريقها في بيئة تعج بالتحديات في ليبيا.

إن استمرار تدهور الحالة السياسية والأمنية في ليبيا مقلق للغاية. ونحيط علما بحكم المحكمة العليا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أعلن عدم دستورية مجلس النواب. ونأمل ألا يساء التعامل مع ذلك القرار والمخاطرة بالتسبب في المزيد من الانقسام في ليبيا ولكن بدلا من ذلك، أن يصبح فرصة لمحاولة التوصل إلى إيجاد حل سياسي دائم للأزمة في البلد. هناك مهام هامة أمامنا ونحث جميع الأطراف المعنية على تنحية مصالحها السياسية جانبا والمشاركة بشكل بناء في تشكيل حكومة شاملة للجميع.

كما ذكرتنا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، تشير رواندا أيضا مع القلق إلى مواصلة جميع الأطراف في ليبيا ارتكاب أشد الجرائم خطورة، منذ شباط/فبراير عام ٢٠١١، بما في ذلك القصف العشوائي والاغتيالات والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع، واختطاف المدنيين والتشريد الجماعي لسكان تاورغاء. كما نشعر بالقلق حيال التهديد المستمر للقضاة والمدعين العامين واغتيالات قوات الأمن التي تؤثر كلها على كفاءة نظام العدالة، ناهيك عن التهديدات لممثلي وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان.وبالرغم من الحالة الراهنة في الميدان، فمن الأهمية بمكان أن تضطلع حكومة ليبيا بدورها في كفالة تقديم جميع مرتكبي الفظائع الجماعية في البلد إلى العدالة وحصولهم على محاكمة عادلة.

ونفهم أن التحديات الأمنية في ليبيا تعيق عمل نظام العدالة وعمل فريق التحقيق التابع للمحكمة الجنائية الدولية. ولكننا نؤكد أنه لا يمكن لأي مستوى من انعدام الأمن أن يحرم الضحايا من حقهم الأساسي في العدالة والتعويض. والمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هي في الواقع، أفضل ضمان لوضع حد لدوامة العنف في ليبيا. والفشل في القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب المزدهرة سيؤثر سلبا على الجهود المبذولة لاستعادة السلام والأمن في البلد.

وفي ذلك الصدد، يتعين على حكومة ليبيا التأكيد من جديد على التزامها بالتنفيذ الكامل للقانون ٢٠١٣/٢٩ بشأن العدالة الانتقالية، الأمر الذي يتطلب من السلطات توجيه الاتهام لجميع المعتقلين المنتمين إلى النظام السابق أو الإفراج عنهم، والقانون ٢٠١٣/١٠ الذي يجرم التعذيب، وسوء المعاملة والتمييز. ونلاحظ عدم تقديم أي عضو ميليشيا أو مسؤول من مسؤولي الدولة إلى العدالة لمواجهة اتهامات من هذا القبيل، وندعو الحكومة الليبية إلى بذل جهود إضافية في ذلك الصدد.

وموقفنا الثابت بشأن العدالة الجنائية الدولية معروف جيدا. نحن نؤمن بأهمية المساءلة عن الجرائم الأكثر خطورة، بموجب الولاية القضائية الوطنية أو الدولية، على أساس مبدأ التكامل. ونؤكد أن الولايات القضائية الوطنية هي في نهاية المطاف في وضع أفضل لتحقيق العدالة وتعزيز المصالحة. ولكن في الوقت نفسه، نرى أن السيادة الوطنية لا ينبغي أبدا أن

تكون بمثابة ذريعة للحرمان من تحقيق العدالة.وفي حالة ليبيا ننوه بالتزام الحكومة المستمر بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ونؤكد مرة أخرى على أهمية شرط التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

بيد أننا، ندرك أن ليبيا لا تزال تواجه تحديات خطيرة في إعادة بناء قطاعها القضائي. وفي ذلك السياق ندعم توصية المدعية العامة بتشكيل فريق اتصال من شركاء ليبيا بشأن قضايا العدالة، حيث يمكن من خلاله تقديم الدعم القانوني والمادي بانتظام لتعزيز جهود ليبيا في تحقيق العدالة للضحايا. والدعم الفني قد يكون مفيدا، وخاصة فيما يتعلق بقضية عبد الله السنوسي، حيثما أيدت المحكمة طلب ليبيا النظر في القضية محليا.

و أخيرا، تود رواندا أن تؤكد أن المساءلة عن الفظائع الجماعية إحدى اللبنات الأساسية لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبالتالي على المجتمع الدولي، الذي اضطلع بحق في عام ٢٠١١ بمسؤوليته عن الحماية في حالة ليبيا، أن يضاعف جهوده ويدعم الشعب الليبي في استعادة السلام والأمن وكذلك في تعزيز النظام القضائي الوطني. في الواقع، إن وجود قضاء فعال في ليبيا سيسهم إسهاما كبيرا في إنهاء دوامة العنف في البلد وتعزيز العدالة والمصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

السيدة جونز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل المتواصل الذي يضطلع به مكتبها للمساعدة في القضاء على الإفلات من العقاب عن الجرائم الوحشية المرتكبة في ليبيا.

حينما قرر المجلس في عام ٢٠١١ إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.6491)، شدد حينئذ على أهمية المساءلة. حتى في ظل الحالة الأمنية المعقدة وغير المستقرة على نحو متزايد في ليبيا، تبقى الدعوة إلى المساءلة ضرورية. نحن نشعر بالقلق، مثل المدعية العامة بنسودة، حيال العدد المتزايد من الجرائم الوحشية التي ترتكب في ليبيا. ولا ترد تلك التجاوزات والانتهاكات في تقرير المدعية العامة فحسب، بل في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر (S/2014/653)، وفي مجموعة من التقارير المقدمة من منظمات المجتمع المدني وغيرها من المراقبين الآخرين في الميدان.

وتدين الولايات المتحدة الزيادة الأخيرة في عمليات القتل ذات الدوافع السياسية وعمليات الخطف وغيرها من الانتهاكات، وكثير منها يبدو محسوبا لأغراض إسكات وتخويف طائفة واسعة من الجهات الفاعلة – من السياسيين والصحفيين إلى المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وأسفرت عمليات الاغتيال والعنف وترهيب القضاة والمحامين والشرطة القضائية عن إغلاق المحاكم في بنغازي وسرت ودرنة وانتشار الإكراه في جميع نواحي منظومة العدالة.

بيد أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية يبقى حاسم الأهمية. ونرحب بتنسيق ليبيا المتواصل مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وقلم المحكمة، بما في ذلك إبرام مذكرة التفاهم ونهج تقاسم الأعباء بين الطرفين.

ونشجع ليبيا على مواصلة إعطاء الأولوية للملاحقات القضائية التي تركز على أولئك الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن جرائمهم واستكشاف تدابير مساءلة أخرى مثل تلك المتوخاة في قانون العدالة الانتقالية في ليبيا.

ولليبيا والمجلس مصلحة في كفالة أن من يزعم ارتكابهم للجرائم الوحشية في ليبيا، بمن في ذلك مسؤولو النظام السابق الذين يخضعون بالفعل لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية،

يخضعون للمساءلة وممارسة ذلك بطريقة تتسق مع حقوق المتهمين والتزامات ليبيا الدولية.

وتواصل الولايات المتحدة دعوتها جميع الأطراف إلى القبول بوقف فوري وشامل لإطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للعملية السياسية بالمضي قدما، وإلى المشاركة البناءة في الحوار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة لحل الأزمة الجارية. ونشعر بقلق عميق إزاء الانفجارات التي وقعت بالقرب من مكان انعقاد الاجتماع بين رئيس الوزراء الثني والممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون يوم الأحد الماضي، الموافق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما لم تتضح ملابسات ذلك الحدث، فإننا نشدد على أن العملية السياسية يجب أن تستمر على الرغم من الظروف الصعبة في ليبيا، حيث لا يمكن تمهيد الطريق نحو الانتقال الديمقراطي في البلد إلا من خلال إيجاد حل سياسي.

ونؤيد الممثل الخاص للأمين العام ليون في التزامه المستمر بتحقيق هذا الهدف من خلال التوصل إلى توافق آراء سياسي. ونحث البلدان المجاورة على دعم الحكومة الليبية من خلال المشاركة المستمرة والبناءة. كما نؤيد تنفيذ القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، ولا سيما تدابيره الرامية إلى التصدي للأخطار التي تهدد سلام ليبيا أو استقرارها أو أمنها. ولكن قدرة ليبيا على التعامل مع العديد من التحديات التي تواجهها وضمان تحقيق العدالة فيما يتعلق بأسوأ الجرائم ضد المدنيين الليبيين يتوقفان في نهاية المطاف على رغبة جميع أطراف النزاع في تقديم مستقبل ليبيا على مصالحها السياسية والاقتصادية الضيقة.

وختاما، أود أن أكرر شكرنا للمدعية العامة بنسودة ومكتبها على ما يقومان به من عمل من أجل النهوض بقضية العدالة للشعب الليبي.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة ونرحب بحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة. كما نقدر تقريرها الثامن الذي قدمته إلى المجلس.

ونبدأ ملاحظاتنا بالإقرار بالأوضاع السياسية والأمنية المعقدة في ليبيا. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المحكمة الدستورية في طرابلس بطلان البرلمان الذي تشكل في أعقاب الانتخابات التي أجريت في ٢٥ حزيران/يونيه، وبذلك تكون قد أعلنت أيضا بطلان الحكومة الحالية التي نعترف بها برئاسة عبد الله الثني. ومن الضروري مواصلة العمل والجهود المبذولة من أجل إجراء حوار سياسي شامل للجميع يشجع على تعزيز المؤسسات واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن التعاون مع المحكمة والمدعية العامة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن من يتعاونون مع المجتمع الدولي يعززون شرعيتهم. ولذلك، ندعو السلطات الليبية المنتخبة بصورة شرعية إلى بذل ما في وسعها للاستجابة لطلب تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولنتذكر أنه في أعقاب القرار المؤرخ ٧ آب/أغسطس فيما يخص عبد الله السنوسي، أصبحت قضية سيف الإسلام القذافي القضية الوحيدة التي يتعين النظر فيها من بين القضايا الأصلية الثلاث المعروضة على المحكمة.

ونرى أننا بحاجة أيضا إلى تعزيز شرعية المجلس. فمنذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وقعت سلسلة من الأعمال التي تستحق أن نوليها اهتمامنا، بما في ذلك حالة الآلاف من المحتجزين دون توجيه أي تهم إليهم، وقتل أعداد لا تحصى من البشر في إطار الصراع الدائر في البلد، فضلا عن مسألة التشريد القسري لحوالي ٣٠ ٠٠٠ من سكان مدينة تاورغاء. ونقدر أعمال المتابعة التي تقوم بها المدعية العامة بشأن هذه المسألة.

ونكرر إعرابنا عن القلق إزاء احتجاز ما يزيد على ٧ ٠٠٠ شخص دون اتهام. فكل يوم يمر عليهم وهم رهن الاحتجاز – في ظروف صعبة للغاية – يمثل تقويضا لأبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية. ولا يمكن أن تستمر الحالة على هذا النحو.

كما ندين الاغتيالات ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك جريمة القتل الجبانة لسلوى بوقعيقيص التي تم طعنها حتى الموت داخل منزلها في بنغازي يوم الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه الماضي.

وننوه بعمل المدعية العامة في التحقيق في الجرائم المرتكبة منذ شباط/فبراير ٢٠١١، ونحثها على مواصلة العمل من أجل ضمان المساءلة وكفالة تقديم المتهمين بارتكاب جرائم – بصرف النظر عن أصولهم – إلى العدالة، بمن فيهم أولئك الذين يقومون بأعمال ضد الأقليات في ليبيا.

أخيرا، لقد أكدنا على أهمية أن تمضي الحكومة الليبية قدما وأن تطلع المجلس والمجتمع الدولي على استراتيجيتها الوطنية لمواجهة تلك الجرائم، فهذا لن يتيح فحسب إعادة التأكيد على التزام ليبيا بالنظام القضائي الحديث – بما يتماشى مع المعايير الدولية – ولكنه سيساعد أيضا على تحديد المجالات أو الاحتياجات التي ينبغي تكريس التعاون من أجلها في الجهود الجارية لإصلاح قطاع الأمن في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أستراليا.

أولا وقبل كل شيء، تود أستراليا أن تشكر المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية بشأن عمل مكتبها فيما يتعلق بما يبذله من جهود مستمرة تهدف إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة في ليبيا. وأود أيضا أن أشكرها على ما تبذله من جهود دؤوبة باسم العدالة وسيادة القانون.

إن الإحاطات الإعلامية النصف السنوية التي تقدمها المدعية العامة بشأن كل من ليبيا ودارفور تمثل جزءا لا يتجزأ لضمان اطلاع المجلس بشكل كامل على ما تبذله المحكمة من جهود بناء على طلبه، وذلك من أجل ضمان أن يكون المجلس في أفضل وضع ممكن لتقديم الدعم الواجب عليه تقديمه للجهود الجارية التي تبذلها المحكمة. وعلى نحو ما أكد عليه المجلس في الجلسة المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، هناك من الأسباب ما يدعو إلى أن نشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في ليبيا. ولا يوجد حل عسكري للأزمة الراهنة. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف بوقف غير مشروط لإطلاق النار وبإجراء حوار سياسي.

يسلط تقرير المدعية العامة الضوء على شواغل مكتبها إزاء استمرار ارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي. ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير التي تشير إلى وقوع هجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية في طرابلس وبنغازي واستمرار حالات السجن غير القانوني للمحتجزين وسوء معاملتهم، والحالة التي لم يبت فيها بعد بشأن المدنيين المشردين قسرا من مدينة تاورغاء. ولا بد أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يفعل المجلس ما بوسعه من أجل منع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي مستقبلا.

والمحكمة الجنائية الدولية أيضا لها دور ينبغي لها القيام به. ونحن ندعم الجهود الجارية التي يبذلها مكتب المدعية العامة من أجل رصد الوضع فيما يتعلق بالحالة الأمنية الصعبة. وكما قالت المدعية العامة في هذا الصباح، فإن الاضطراب الحالي في ليبيا يجعل السعي إلى إقامة العدل أمرا في غاية الصعوبة.

ولكن هذه التحديات تجعل سيادة القانون أمرا أكثر أهمية. فالعدالة جزء لا يتجزأ من ثقة العامة في المؤسسات الوطنية والقادة الوطنيين، حيث إنها توفر سبيلا لكسر دائرة العنف. ومن المحتمل أن يكون لإقامة العدل بكفاءة ونزاهة أثر رادع حاسم.

وفي هذا السياق، فإن أستراليا تحث ليبيا على أن تفعل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ولكفالة استمرارها في التحقيق وعقد محاكمات بشأن الجرائم الدولية الخطيرة الأخرى التي ارتكبت في ليبيا والتي تخرج عن نطاق اختصاص المحكمة. ونرحب بالمشورة التي تقدمها المناقشات الجارية بين مكتب المدعية العامة والحكومة الليبية بشأن تقاسم الأعباء. ونأمل أن تؤتي المناقشات ثمارها ونشكر المكتب على ما يبديه من استعداد للعمل مع الحكومة الليبية في محاولة لكفالة النظر في أكبر عدد ممكن من القضايا.

وفيما يتعلق بتقاسم أعباء المحكمة الجنائية الدولية، نلاحظ المشورة التي قدمتها المدعية العامة بشأن التحقيقات الجارية في قضية ثانية وجمع أدلة ضد مشتبه فيهم محتملين آخرين خارج ليبيا. ومن جانبنا، ستعمل أستراليا مع الدول الأطراف الأخرى في المحكمة لكفالة أن يحصل المكتب على الموارد اللازمة في إطار ميزانية المحكمة من أجل إحراز تقدم في الاضطلاع بتلك الجهود. وبدورنا، فإننا ندعو الدول المعنية، بما في ذلك جيران ليبيا، إلى عدم توفير ملاذ آمن للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة خلال أحداث العنف التي جرت في عام ٢٠١١ وإلى التعاون مع المحكمة.

إن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها تحقيق العدالة وحدها. ونؤيد دعوة المدعية العامة ليبيا إلى تشاطر استراتيجيتها للتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومحاكمة المتهمين فيها. فهذا من شأنه أن يبين أن العدالة لا تزال تشكل أولوية رئيسية تستند إليها الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. ويجب أن تتمثل خطوة رئيسية في الخطة في تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة، وفقا لقرار دائرة الاستئناف الصادر في ٢١ أيار/مايو والقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢١٧٤ (٢٠١٤). لقد تقيدت ليبيا بنظام روما الأساسي للطعن في مقبولية الدعوى.

ونحن على ثقة بأن ليبيا الآن ستتبع الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية عملا بنظام روما الأساسي.

كما أن للمجتمع الدولي دورا يضطلع به. وتشير أستراليا إلى الدعوة التي وجهتها المدعية العامة من أجل تقديم الدعم الضروري إلى ليبيا لتمكينها من تحقيق العدالة، بما في ذلك احتمال تشكيل مجموعة اتصال بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة. ونحن مهتمون بمناقشة ماهية المساعدة التي يمكن تقديمها لمساعدة ليبيا على تهيئة الظروف التي تسهل تحقيق العدالة بطريقة تتسق مع المعايير الدولية.

ومن الضروري أن يضطلع المجلس أيضا بدوره. ولا ينتهي دور المجلس حالما يتخذ قرارا بإحالة أية حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ فقرار الإحالة مجرد خطوة واحدة في طريق تحقيق العدالة. وإذ يواصل المجلس النظر في الحالة في ليبيا، فإن عليه ألا يتغاضى عن أهمية وضع حد للإفلات من العقاب وأهمية الدور الملزم بالاضطلاع به في ذلك الصدد.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أرحب بممثل ليبيا وأعطيه الكلمة.

السيد الدباشي (ليبيا): يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأتمنى لكم ولوفد بلدكم النجاح في هذه المهمة. وأشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها وعلى إحاطتها الإعلامية الشاملة. كما أشكر أعضاء المجلس

على دعمهم المستمر لتحقيق العدالة في ليبيا من خلال التكامل بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية.

وأريد في بداية حديثي أن أشير إلى أن جميع الحكومات الليبية المتعاقبة، منذ الإطاحة بالدكتاتورية في عام ٢٠١١، أعلنت مرارا وتكرارا عزمها على تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وذلك ما تؤكده السلطات الشرعية الحالية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب والحكومة المنبثقة عنه. ولا شك أن التعاون القائم بين مكتب المدعي العام الليبي ومكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية دليل واضح على ذلك.

ولكن، كما تعلمون، فإن العدل في أي مكان مرتبط بالأمن، والأمن الحقيقي مرتبط بفعالية سلطة الدولة، وسلطة الدولة يجب أن تشمل جميع أراضيها ويعترف بها ويحترمها جميع مواطنيها، في ظل احترام حقوق الجميع وسيادة القانون.

وللأسف، هذه المعطيات لم تعد متوفرة في ليبيا اليوم. فهي ضحية لمجموعات مسلحة ومجموعات إرهابية تنهش جسم الدولة، وتقطع أوصالها، وتعبث بمواردها، وتزرع الندم واليأس والحقد في نفوس الليبيين، في وقت يقوم قادتها ومن يؤيدونها من السياسيين المزعومين والمتسترين بعباءة الدين بدفع الشباب إلى الموت في القتال ضد إخوانهم، وتدمير ممتلكاتهم وممتلكات الدولة، بينما يجمع الزعماء الجدد الأموال ويهربونها إلى خارج ليبيا، ويشترون بها العقارات في تركيا والمغرب وتونس ومصر. وفي الغالب تقيم عائلاتهم خارج ليبيا ويدرس أبناؤهم في الخارج على حساب الدولة. وللأسف، إن هذه الزعامات مجموعة من المنافقين يغرون أبناءنا بالمال ليكونوا وقودا للحرب وكل واحد منهم يتهم الآخرين بقتلهم. وهدفهم الحقيقي من استمرار الاقتتال هو إسقاط السلطات الشرعية وعرقلة إعداد الدستور واعتماده، لتستمر الفوضى ونهب موارد الدولة.

ومع كل ذلك، ورغم الدمار والدماء وتعقد الأوضاع، يبقى أمل الليبيين معلقا على استيقاظ ضمائر هؤلاء المحرضين، واستفاقة الشباب من غفوتهم، ومساعدة الأمم المتحدة وأشقائنا وأصدقائنا لجمع الفرقاء والاتفاق على حل سياسي يحترم الشرعية وحكم القانون وقواعد الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، حصول السلطات الليبية على المساعدة في مكافحة الإرهاب.

وأستطيع أن أقول باختصار لقد عُبد طريق الدم، طريق الحرب الأهلية، في ليبيا باستيلاء المجموعات المسلحة على العاصمة طرابلس. وأصبح كل قاتل بطلا، وكل قتيل شهيدا. وعلينا أن نعمل في ليبيا، وداخل هذا المجلس، على هدم هذا الطريق بأسرع ما يمكن وبناء طريق الدولة، حفاظا على الأرواح والممتلكات. ونأمل أن ينجح السيد بيرناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، في ذلك بدعم الجميع، بما في ذلك هذا المجلس.

لقد تسبت الظروف المذكورة في تعطيل عمل مراكز الشرطة والنيابات العامة والمحاكم. و لم يعد أمام المواطن الليبي العادي أي جهة يلجأ إليها للمطالبة بحقه أو تقديم شكوى ضد أي طرف، رغم كل ما يتعرض له من ظلم. إن ما أقوله لا يعني تنصل الحكومة الليبية عن التزاماتها بل هو فقط للتنبيه إلى الصعوبات التي تواجهها في الإيفاء بتلك الالتزامات، وبخاصة في أجزاء من البلاد لا تسيطر عليها فعليا.

إن السلطات الليبية حريصة على كفالة محاكمة عادلة ونزيهة لسيف الإسلام القذافي، مثل غيره من المتهمين. غير أن الظروف الأمنية التي تشهدها ليبيا حاليا دفعت المحكمة الليبية المعنية إلى تأجيل جلساتها، حتى تتمكن من مباشرة النظر في الدعوى في ظروف ملائمة تكفل محاكمة عادلة. وفي هذا الصدد، يسعى مجلس النواب والحكومة المؤقتة لاستعادة مؤسسات الدولة في العاصمة طرابلس. وهما عازمان على اتخاذ

التدابير اللازمة لفرض سيادة القانون وتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف جلسات المحاكمة، بما يضمن حماية حقوق المتهمين وإجراء المحاكمات وفقا للمعايير الدولية. وتأمل الحكومة الليبية في أن تعترف المحكمة الجنائية الدولية بولاية القضاء الليبي في محاكمة سيف الإسلام القذافي كما اعترفت بولايته في محاكمة عبد الله السنوسي. ورغم دعمنا غير المحدود لعمل المحكمة الجنائية الدولية، فإننا نأمل أن تكون أكثر حذرا عند نظرها في قضايا تتعلق ببعض المسؤولين في الدول. فلا يكفي تطبيق القانون لتحقيق العدالة.

فحتى تطبيق القانون يجب أن يتم بحذر وفي إطار الإدراك الدقيق للوضع السياسي والأمني للبلد المعني، وما يمكن أن ينتج عن حكم المحكمة من ردود أفعال قد تعيق التنفيذ، أو تقوّض سمعة المحكمة أو قضاتها، خاصة إذا كان الحكم يمسّ بسيادة الدولة، أو يستفز المشاعر الوطنية للناس. ومن ثمّ، يجب تحاشي الإصرار على مثول بعض مسؤولي الدول أمام المحكمة الجنائية الدولية، إلاّ في حالة عدم وجود نظام قضائي وطني فعّال، ولا يمكن إصلاحه ليكون فعّالا.

إن مجلس النواب والحكومة الليبية المؤقتة عازمان على تنفيذ مسؤولياتهما القانونية والقضائية من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلد، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة الجنائية، ومحاكمة مرتكبي الجرائم، والمسؤولين عن تدمير المنشآت والأملاك العامة والخاصة، وانتهاكات حقوق الانسان في ليبيا، منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بغض النظر عن مرتكب الجريمة والضحية. كما أنهما عازمان على جبر ضرر الضحايا، وتحقيق المصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين والمشردين إلى بيوتهم، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية دون تمييز أو تهميش.

ختاما، أقول إن السلطات الليبية تتطلع إلى المزيد من تعاون الدول الأعضاء في مساعدة السلطات الليبية على تتبع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في ليبيا، وتسليمهم إلى السلطات القضائية الليبية، وكذلك تتبع أموال الأشخاص المشمولين بتجميد الأموال بمقتضى قرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص. كما تتطلع إلى اتخاذ إجراءات دولية ضد جميع من يهددون مؤسسات الدولة ويعيقون المسار الديمقراطي في ليبيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.